# محاولة تطوير نظام معياري لقياس درجة انتشار العولمة

**علي خليـــد**
أستاذ مكلّف بالدروس
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر

**RESUME**

Notre communication tente de développer une approche permettant de mesurer le degré d'intégration à l'économie mondiale en utilisant les composants normatifs essentiels d'un espace économique.

**الملخص**

الورقة المقدمة هي محاولة لتطوير مدخل أو مقاربة تساعد على قياس مستوى أو درجة التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي (انتشار العولمة)، مستعملين المكونات المعيارية الأساسية للفضاء الاقتصادي.

**مقدمة**

فإذا انقسم العالم بعد الحرب العالمية الثانية من الناحية الإيديولوجية والسياسية والعسكرية إلى شرق وغرب وإلى شمال وجنوب من الناحية الاقتصادية، فيشهد اليوم بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي

يؤمن بتدخل الدولة في نشاطاته، وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي، وأصبحت النظم الاقتصادية المختلفة متقاربة ومتداخلة في بعضها البعض، وتحكمه أسس ومبادئ عالمية مشتركة، وتشرف عنه مؤسسات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية، أما الأسواق المالية العالمية فإنها وكما قال (مالكوم واترز) لم تعد موحدة أكثر من أي وقت آخر فحسب، بل أصبحت خارجة عن تحكم كل دول العالم بما فيها أكبرها وأكثرها غنى.

فإذا كان انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الوطني إلى العالمي ومن الدولة إلى المؤسسات المالية والتكتلات الاقتصادية وهو جوهر العولمة الاقتصادية، فإنه أصبح لزاما على الدولة النامية الانتقال من استراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي والتي تعتمد أساسا على سياسات الإحلال، والتي كانت تهدف إلى تقليل الاعتماد على العالم الخارجي، إلى إتباع استراتيجية التوجه الخارجي والمصممة لتشجيع الصادرات، وهذا لم يأت إلا بإعادة توطين بعض عمليات الإنتاج كنتيجة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي، إن ظاهرة العولمة أصبحت اليوم أمرا واقعا وهي مآل منطقي لكل بلد ولهذا تتنافس الدول على جذب الاستثمارات للتكيف معها أو بالأحرى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن خلال هذه الورقة المقدمة نحاول الإجابة على السؤال التالي: ما هي مكونات هذا الاندماج التي تمكننا من وضع مؤشر يقيس درجة انتشار العولمة (مؤشرات العولمة).

## مفهوم العولمة

يمكن اعتبار العولمة بأنها نتاج مراحل من الزمن تطور فيها مفهوم العولمة وانتشر عبر أفراد المجتمع الدولي، وهو ما يؤكد لنا أن للعولمة تاريخا قديما(3، ص37)، فهي قصة أفكار عمرها أكثر من قرن وكما يقال "لا يمكن للجديد أن يولد إلا في رحم القديم"، وهكذا نجد الكاتب الفرنسي François Rene سنة 1941 فقد كشف في بعض كتاباته، بأنه باكتمال عملية وسائل النقل والمواصلات سيؤدي ذلك لتلاشي المسافات، ولن تكون فقط البضائع هي التي تسافر ولكن الأفكار أيضا سيصبح لها أجنحة، وعندما سيتم محو الحدود المالية والتجارية بين مختلف الدول، مثلما حدث بين مقاطعات الدولة الواحدة(1)، ولكن تسارع تكنولوجية الاتصال أدى إلى تطور واتساع مفهوم العولمة التي أصبحت الآن السمة المميزة للتاريخ المعاصر.

ومن الأهمية بمكان القول، أن هناك عدة تعاريف نذكر منها: حسب أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عرفت العولمة على أنها مجموعة من التبادلات عبر الحدود وخاصة التبادلات التجارية بين الشركات متعدية الجنسية الأم (وعددها 65 ألف) وفروعها والشركة المنبثقة عنها (850 ألف شركة فرعية) ونسيج العلاقات الذي يربطها والمتشابكة سواء كانت هذه التبادلات سلع ملموسة أو خدمات أو أفكارا (5،ص6).

ويرى صندوق النقد الدولي في تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمي (ماي1997)، أن العولمة هي التكامل الاقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم المدفوع بازدياد حجم وتنوع المبادلات العابرة للحدود والخدمات، ورؤوس الأموال مع الانتشار المتسارع والشامل للتكنولوجية.

نستنتج أو نستشف من التعاريف السابقة أنها تحمل خصائص النظام ( الشمولية، التكامل، الارتباط، التنوع...)، وبالتالي فإنه يمكن القول على أن العولمة عبارة عن نظام مركب من عدة فضاءات اقتصادية متنوعة لها علاقات متشابكة وذات تأثير متبادل من خلال مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات والمؤسسات المالية العالمية. فإن قوة التأثير تختلف من فضاء إلى آخر وهذا حسب مستوى أو درجة تكامله واندماجه في الاقتصاد العالمي، ولرصد قوة هذا التأثير سوف نتطرق إلى مؤشر العولمة.

**مؤشر العولمة**

أصدرت مجلة الشؤون الخارجية (فورين أفيررز) ومجموعة أي تي كيرني الاستشارية في علوم الإدارة وللعام الثالث مؤشر العولمة لقياس درجة التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد دخل المؤشر 62 دولة تشكل أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي. ويستند المؤشر على أربعة مكونات رئيسية تتضمن 13 عنصرا كالتالي (5، ص5):

- الاندماج الاقتصادي (التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحفظي، وصافي الدخل).

- العلاقات مع العالم (السياحية الدولية، استخدام الهاتف، والتحويلات عبر الحدود).

- درجة التقدم التكنولوجي في مكونات الاقتصاد الجديد (عدد مستخدمي الإنترنت، وعدد أجهزة الخدمات الآمنة).

- المشاركة السياسية ( العضوية في المؤسسات الدولية، المشاركة في بعثة مجلس الأمن وعدد السفارات في الخارج).

وترصد هذه المكونات عبر سلاسل زمنية معينة لتحديد اتجاه التطور والتغيير. ويعطي لكل عنصر قيمة تتراوح ما بين صفر إلى واحد ثم يجمع رصيد كل دولة، والجدول (1) يعرض نتائج حساب مؤشر العولمة لبعض الدول.

| الدولة | الترتيب | |
|---|---|---|
| | 2002 | 2003 |
| ايرلندا | 1 | 1 |
| سويسرا | 2 | 2 |
| سنغافورة | 3 | 4 |
| السويد | 5 | 3 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 12 | 11 |
| المملكة المتحدة | 10 | 9 |
| فرنسا | 13 | 12 |
| ألمانيا | 14 | 17 |
| التشيك | 16 | 15 |
| جنوب إفريقيا | 54 | 38 |

| الدولة | الترتيب | |
|---|---|---|
| | 2002 | 2003 |
| نيجيريا | 33 | 37 |
| اليابان | 38 | 35 |
| الصين | 53 | 31 |
| تونس | 36 | 39 |
| المغرب | 46 | 29 |
| مصر | 45 | 46 |
| السعودية | 37 | 61 |
| المكسيك | 50 | 49 |
| المجر | | |
| إيران | 62 | 62 |

المصدر: (5،ص.7)

نلاحظ في الجدول أعلاه أن أكثر الدول عولمة وفقا لهذا المؤشر هي الدول ذات الاقتصاديات الصغيرة مثل ايرلندا وسنغافورة وهي التي تتمتع بدرجة أعلى من الحرية الاقتصادية. كما نلاحظ أن الصين التي احتلت مرتبة متوسطة (31) سنة2003 وهذا رغم بلوغ نمو الناتج القومي الخام لنفس السنة 9,1%، كما ارتفعت الصين إلى المرتبة الرابعة عالميا ضمن كبار البلدان المصدرة في العالم بعد اليابان. وهي تعد من أكبر الدول جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا بعد إعادة تنظيم المؤسسات الكبرى في وحدات صغيرة، حيث بعد عشرين سنة من التحول لم يبق في يد الدولة سوى 28,2% من الإنتاج الصناعي (2،ص.220) ورغم هذه النتائج فإن الصين تحتل مرتبة متأخرة من مقارنة بالمغرب أو سنغافورة ...وهذا ما يقودنا إلى القول على أن هذا المؤشر رغم تطبيقه للمدخل النظامي المركب، إلا أنه لم يبين ما هو المركب المعياري المفضل على بقية المركبات أي ترتيبها نظريا (معياريا) ومقارنتها بالقيم الفعلية، وهذه نقطة في اعتقادنا نقطة ضعف هذا المؤشر.

**مؤشر اقتصاد العولمة المعياري**

انطلاقا من المكونات الأربعة السابقة يمكن تبيان كيفية إيجاد وزن لكل مكون ومنه وضع ترتيب معياري والذي من خلاله نحاول رصد تطور هذه المركبات، ولهذا ننشئ ما يسمى بمصفوفة التفضيلات.

لتحديد المكون الأكثر أهمية نستعمل خبرة المختصين الذين يشاركون في وضع نماذج وصفية لحالات معينة ولكن إحدى الصعوبات الأساسية في المسائل ذات الاختيار المشترك للقرارات تتمثل في تحديد

مفهوم الأمثلية، ولحل مثل هذه المسائل يمكن اللجوء إلى القواعد المستخدمة في نظرية المباراة (أنظر6). وإحدى طرق معالجة القيم الخبيرة هي تكوين وحساب مصفوفة التفضيلات (جدول2).

| المكونات | A | B | C | D | المجموع السطري |
|---|---|---|---|---|---|
| A | 1 | 2 | | 0 | a1 |
| B | 0 | 1 | | | a2 |
| C | | | 1 | | a3 |
| D | 2 | | | 1 | a4 |

كل المكونات في المصفوفة تقارن فيما بينها، حيث المكون الذي يحمل في إحدى خاناته عدد 2 يعتبر الأكثر أفضلية و الأقل أهمية –0 وعند المساواة العدد 1. و للحصول على الأهمية (الأفضلية) النسبية لكل مكون، نقوم بجمع أعداد كل سطر (a1,a2, ...a4) ومن ثم ترتيب المكونات تصاعديا أي الذي يحمل أكبر مجموع يفضل على الذي يليه وهكذا. وبهذا الأسلوب يمكن أن نكون الترتيب المعياري لهذه المكونات.

**حساب قيمة المؤشر**

هناك بعض الظواهر التي لا يمكن قياسها بدقة غير أنه يمكن وضعها بشكل رتب حسب الأعداد الطبيعية (1،2،...الخ) ولحساب درجة الارتباط نأخذ معامل الارتباط لسبيرمان على الشكل التالي:

$$r=1-\frac{6\ \sum\ d^2}{n(n^2-1)}$$

الفرق بين الرتبة المعيارية والفعلية = d

عدد الملاحظات (المكونات)= n

معامل (r) يمكن أن يأخذ القيمة في الحدود من صفر إلى 1-+ (4،ص 153).

فإذا أخذنا بالمكونات الأربعة السابقة الذكر و قمنا بترتيبها بمساعدة مصفوفة التفضيلات فبإمكاننا معرفة قيمة المؤشر (الارتباط) والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3) علاقة المكونات و قيمة المؤشر

| قيمة المؤشر | عدد البدائل (ترتيبة) | المقارنة |
|---|---|---|
| 1 | 1 | تطابق المعياري و الفعلي |
| أقل من 1 و أكبر من 0 | 10 | عدم التطابق |
| 0 | 2 | |
| أقل من 0 و أكبر من 1- | 10 | |
| 1- | 1 | عكس المعياري |

وتأسيسا لما تقدم، التحليل يمكن أن يأخذ الاتجاه التالي:

- تحليل سبب ظهور الترتيب الفعلي المعطى
- تحليل الارتباط بين الترتيب الفعلي والمعياري المعطى
- تحليل إعادة تنظيم المكونات، يمكن القيام به على أساس تحليل حركة القطاعات المكونة للمركب المعطى.

استعمال المدخل المعياري لقياس درجة اندماج الفضاء (البلد) قد يساعدنا في إعطاء نظرة على وضعية المكونات ومن ثم ما هي القطاعات الواجب تحريكها لبلوغ مستوى معين (قيمة الارتباط) من مؤشر العولمة.

## الخلاصة

لقد حاولنا في هذه الورقة إيضاح كيفية بناء نؤشر العولمة (انتشار العولمة) والذي من خلاله كشف مركز ثقل كل دولة من العولمة.

وبالنظر إلى أهمية مثل هذه المؤشرات في تعميق المفاهيم الخاصة بالقدرات القياسية والتطورات المرتبطة بالاقتصاد وزيادة الوعي المعياري، كان من الواجب علينا مواصلة رصد على الأقل وضع الدول العربية من هذا المؤشر المعياري وتعميق المعرفة بشأنه، إلا أن هذا يتطلب عملا خاصا وهو ما سوف يكون محل اهتمامنا مستقبلا.

## المراجع

1- ايمار وتشيلد، (2000)، ترجمة غادة شويقة، العولمة وعودة التاريخ، الثقافة العالمية، مطابع دار السياسة، الكويت، العدد 103 /11-12.

2- جوزيف ستيغليتز (2003)،فنيات العولمة، ترجمة ميشال كرم، دار الفرابي، لبنان.

3- قدي عبد المجيد (2002)، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث، العدد01 .

4- النظرية العامة للإحصاء (باللغة الروسية 1985)، الطبعة الثانية، جامعة موسكو، موسكو.

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد 175 فبراير 2003.

6- ANNE PETIT-Robin (1998), Aborder la théorie des jeux, Seuil, Paris.